الدورة العادية الثانية 2024-2023

**الجمهورية التونسيـة**

**مجلس نواب الشعب**
**لجنة الحقوق والحريات**

# محضر جلسة لجنة الحقوق والحريات

# عدد 19

- **تاريخ الاجتماع:** الاثنين **19 فيفري** 2024
- **جدول الأعمال:** الاستماع إلى خبراء تكنولوجيات الاتصال حول مشروع قانون أساسي يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المؤرخ في 22 مارس 1993 المتعلق ببطاقة التعريف الوطنية ومشروع قانون أساسي يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر (عدد 2013/57).

- **الحضور:**

الحاضرون: (06) المعتذرون (03) الغائبون (01)

❖ **افتتاح الجلسة** : الساعة 10 و30 دقيقة.

❖ **رفع الجلســة** : الساعة 18 مساء.

## ❖ أعمال اللجنة:

عقدت لجنة الحقوق والحريات جلسة استمعت خلالها إلى خبيرين في تكنولوجيات الاتصال حول مشروع قانون أساسي يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المؤرخ في 22 مارس 1993 المتعلق ببطاقة التعريف الوطنية ومشروع قانون أساسي يتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 40 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بجوازات السفر ووثائق السفر (عدد 2013/57).

وتطرّق النقاش مع الخبيرين إلى عدّة نقاط يطرحها الانتقال التكنولوجي إلى استعمال بطاقة التعريف وجواز السفر البيومتريين في علاقة بتأمين البيانات وحماية المعطيات الشخصية كخاصيات ونوعية الشريحة الالكترونية التي سيتم تضمينها ببطاقة التعريف الوطنية وطريقة تخزين المعلومات والمخاطر الممكن التعرض إليها عند الاستعمال.

وأبرز الخبيران أن المخاطر تبقى دائما موجودة في ارتباط باستعمال التكنولوجيا لكن الحلول أيضا متوفرة منوهين إلى الكفاءات الوطنية القادرة على تأمين سلامة قاعدة البيانات. وأوضحوا أنه لا يوجد اختلاف فني بين نوعي الشريحة بل يكمن الفرق بينهما أساسا في طريقة التواصل مع البطاقة. وأكّدوا في هذا الصدد على أهمية تشفير البيانات وضرورة التجديد الدوري لشهادة المصادقة الالكترونية حسب مدّة صلوحية المفاتيح المضمّنة بها، مشيرين إلى ضرورة ابرام اتفاقية بين وزارة تكنولوجيات الاتصال ووكالة المصادقة الالكترونية حتى يتمّ تجديد مدّة صلوحية هذه المفاتيح، والتي تبلغ مدّة صلوحيّتها حسب المعايير الدولية سنتين، وتكمن أهمّية المصادقة الالكترونية حسب تعبيرهم في منع التزوير مؤكّدين أن الضوابط لحماية البيانات تتمثّل في اقتران التشفير مع شهادة المصادقة الالكترونية، داعين في الآن ذاته إلى تحيين قانون حماية المعطيات الشخصية بهدف إعطاء أكثر ضوابط وضمانات للمواطن لحماية بياناته.

وأبرزوا أهمية تأمين الشريحة والخوارزميات وقاعدة البيانات مع وجوب ارتباط هذه العناصر الثلاثة ببعضها وتحديد الجهات المخوّل لها الولوج والاطلاع على البيانات مع ترك التفاصيل الفنية والتقنية للنصوص الترتيبية. كما دعا الخبيران إلى إيلاء العناية اللازمة بالتكوين وتأمين الرقابة المستمرة وضبط الإجراءات بدقة ووضوح فيما يتعلق بكيفية التحيين وطرقه والجهات المعنية طبقا للمعايير الدولية.

ودعا الخبيران إلى تكوين لجنة لمتابعة انجاز هذين المشروعين.

وفي ختام جلستها قرّرت اللجنة مواصلة النظر في بقية أحكام المشروع.

| | |
|---|---|
| **رئيسة اللجنة** | **مقرّر اللجنة** |
| **هالة جاب الله** | **محمد علي** |